

الفصل: السادس

وحدة: النظريات الاقتصادية

الأستاذ: حميد بنسي

المحاضرة رقم: 3

السنة الجامعية

2021-2020

| | |
|-----------------------------------|---------------------------|
| جامعة ابن طفيل | السنة الجامعية: 2021-2020 |
| كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية | وحدة: النظريات الاقتصادية |
| شعبة التاريخ والحضارة | الأستاذ: حميد بنسي |
| الفصل الرابع | المحاضرة رقم: 3 |

الفكر الاقتصادي لدى اليونان والإغريق (تتمة)

◆ أبرز إسهامات الفيلسوف أرسطو 382-322 ق.م :

يخضع أرسطو هو الآخر الاقتصاد للأخلاق ولل فلسفة السياسية، إلا أن أرسطو يتميز عن كُتَّاب عصره (العصور القديمة) بميزة أساسية باعتباره أول من أعطانا ما يمكن تسميته "ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية. لقد دفع الاقتصاد دفعة قوية في سبيل أن يصبح علما متميزا، وإن كان هو نفسه لم يتوصل إلى أن يجعل من الاقتصاد هذا العلم المتميز.

كان تحليل أرسطو أكثر شمولية و دقة. فقد قام بمناقشة موضوع **القيمة** و **وظائف النقود**، كما تطرق كذلك إلى مواضيع أخرى كفكرة **المبادلات المتكافئة** و بعض أشكال الاحتكار و **الملكية** و **الدولة**...، ومن إسهاماته البارزة نذكر :

1 ◀ القيمة : شكل موضوع القيمة إحدى إسهاماته البارزة ، فقد ميز أرسطو بين **القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية**؛

- القيمة الاستعمالية: هي ما يجنيه الفرد من إشباع بعد استهلاكه لخير اقتصادي معين.

- القيمة التبادلية: هي الشكل الذي تعبر به القيمة عن نفسها عند المبادلة.

أكد أرسطو أن هناك علاقة بين الاثنين إلا أنه لم يستطع تحديد هذه العلاقة واهتم فقط بمسألة العدالة في تحديد ثمن السلع. لفهم هذا المعطى، نأخذ كمثال "الجلباب" ، أولا تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية ارتدائه وبالتالي فهي قيمة تأتي من الإشباع الذي يعطيه الجلباب لمن لبسه. ثانيا تكون للجلباب أيضا قيمة مبادلة (تبادلية) وهو ما قد نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة المبادلة للجلباب بغيره من تلك السلع.

لكن لهذه التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية أهميتها في الفكر الاقتصادي الحديث، لأنها نقطة البدء في بحث نظرية القيمة التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد السياسي.

2 ◀ النقود: اعتبر أرسطو أن للنقود ثلاث وظائف:

● وسيطة في المبادلة

● مقياس للقيمة

● مخزن للقيمة

كيف يمكن توضيح ذلك؟

بالنسبة للمجتمعات السابقة كانت المقايضة أساسا لتبادل الخيرات بين المنتجين أي تبادل سلعة بأخرى، لكن كانت هناك صعوبة في إيجاد قياس معياري أثناء المبادلة، وأصبحت بذلك الحاجة ضرورية لاختيار سلعة من السلع وجعلها وسيطا للمبادلة فيما بينهم ، فنشأت لهذه الغاية النقود التي كانت بمثابة سلعة اختيرت من المعادن . لكن ما يميز هذه القطع المعدنية "النقود" هو أنها طبعت عليها علامة تبين وزنها وبالتالي يعفى الناس من وزنها في كل مبادلة، ومن هنا أخذت هذه المادة وظيفتها الأساسية وهي كونها **وسيطا في المبادلة**. كما أن جميع الكتابات التي خلفها أرسطو في مواضع أخرى، تشير إلى أنه أدرك أيضا: أن النقود **أداة لقياس** قيم السلع المختلفة، أي تقاس بها قيمة السلع فنقول، أن هذه السلعة تساوي كذا من وحدات النقد. وأضاف كذلك أن للنقود وظيفة ثالثة، وهي كونها أداة يحتفظ فيها بالمدخرات، وهي الوظيفة التي نطلق عليها اليوم اسم وظيفة **مخزن القيم**.

3 < الفائدة : في معرض حديثه عن النقود أدان أرسطو القرض بالفائدة، واعتبره تحريفا للوظائف الطبيعية للنقود "فالنقود لا تلد" حسب تعبيره، يقول أرسطو " :النقود اخترعت من أجل تسهيل التبادل في حين أن الفائدة تعمل على الزيادة في كمية النقود ذاتها " يهاجم أرسطو هذه الطريقة لكسب النقود و يصفها بأكثر الأنشطة تنافيا مع الطبيعة لأنها تنتج التفاوت في الثراء.

لكن الفكر الاقتصادي الحديث ينتقد أرسطو في مسألة الفائدة، لماذا؟

لأن النقود تعطي منفعة لمن يقترضها، مقابل تنازل من يقترضها عن هذه المنفعة مدة من الزمن، وبالتالي فإن هذه المنفعة هي مقابلة الفائدة التي يدفعها المقترض.

كم أنه يمكن للنقود أن تقترض لاستعمالها كرأس مال يعتمد عليه في الإنتاج، فهي تدخل من هذه الناحية في العمليات الإنتاجية، مما يؤدي عند الربح لتحسن المركز الاقتصادي للمقترض، وهو ما يستحق أن تدفع في مقابلة الفائدة.

4 < الاحتكار : عرف أرسطو الاحتكار على أنه انفراد بائع واحد بسلعة معينة في السوق.

5 < الملكية : يفضل أرسطو الملكية الخاصة على الملكية العامة عكس ما جاء عند أفلاطون، فالملكية الخاصة تزكي التنافس بين الأفراد وتقضي على الاتكالية وتزكي المبادرات الفردية، الشيء الذي يساهم و يحفز في تنمية الثروة و زيادة الإنتاج، غير أنه قيد الملكية الخاصة بقيد أخلاقي هو مساعدة من يملكون لغيرهم ممن لا يملكون، كما أكد على أن الملكية تأتي بطرق ثلاثة وهي :

● **الطرق الطبيعية:** تلك الوسائل التي تؤدي إلى إشباع حاجات الإنسان بشكل مباشر كالفلاحة و الصيد و غنائم الحرب .

● **الطرق غير الطبيعية:** وهي تلك التي تهدف إلى الربح كالتجارة و الاقتراض بالفائدة. والربح هنا لم يبذل فيه أي مجهود، و لهذا هاجمه أرسطو قائلاً " النقود لا تلد " .

● **الطرق المختلطة:** تلك الوسائل التي ترمي إلى استخراج أشياء تشبع حاجات الإنسان مباشرة من أشياء لا تصلح لإشباع حاجاته قبل تحويلها مثل الصناعات التحويلية والاستخراجية.

6 < الرق: دافع أرسطو عن نظام الرق على اختلاف المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد و ميز بين الرق الطبيعي والرق غير الطبيعي. وذكر أن هناك من الأمم من يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسيادا وحكاما كال يونان وهناك أمم لا يصلح أفرادها إلا إلى للخضوع إلى غيرهم، وهؤلاء هم الرقيق. و يؤكد أن الرق الطبيعي في اعتبار خضوع الرقيق لسادتهم هو أمر طبيعي ارتباطا باختلاف المواهب التي منحها الطبيعة لكل منهم، وهذا أمر بالنسبة له لا يتنافى مع العدالة في شيء، لأنه قائم على ما تقرره الطبيعة نفسها. أما بخصوص الرق غير الطبيعي فيحدث عندما يسترق المنتصر المنهزم في إحدى الحروب، فهذا الرق غير طبيعي لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة من اختلاف المواهب.

7 < الدولة: بخصوص الأساس الاقتصادي للدولة، بيّن أرسطو أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي و لتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية التي ذكرها أفلاطون.

فمن ناحية التطور التاريخي: ظهرت الأسرة أولا، و كانت تقوم على نوعين من العلاقات، علاقة الرجل بالمرأة، و علاقة السيد بالرقيق، فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي بنيت عليها كل التشكيلات الاجتماعية اللاحقة، ثم تجمعت أسر مختلفة وكونت القرية، ثم تجمعت قرى متعددة لتكون المدينة أو الدولة.

فالدولة حسب أرسطو ليست تجمع أفراد بقصد التبادل و إشباع الحاجات المادية كما بين أفلاطون، ولكنها اجتماع الأسر و القرى في جماعة كاملة تكفي نفسها بنفسها، بقصد الوصول إلى حياة سعيدة و مستقلة، وبالتالي فهي نتاج تطور تاريخي.

تميزت أفكار أرسطو الاقتصادية بحقيقتين:

- موقفه السلبي من الرق وبالأخص الفئات المستغلة، ومحاربه للفائدة لأنها تضر بمصالح اليونانيين المستغلين (أنحيازه لبلده).

- أثر تأثيرا كبيرا في المفكرين الذين جاءوا في العصور اللاحقة (العصور الوسطى) من العرب ورجال الدين المسيحيين.

◆ أوجه الاختلاف في الأفكار الاقتصادية لأفلاطون و أرسطو:

من خلال الأفكار الاقتصادية التي توقفنا عليها بالنسبة لأفلاطون وأرسطو سندرج أوجه الاختلاف في أفكارهما:

◀ أرسطو كان يرى أن في جمهورية أفلاطون أمرا غير قابل للتطبيق و خاصة في عدم إمكانية التملك بالنسبة للطبقة الحاكمة؛

◀ أرسطو كان ينحو منحى منطقي وعلمي على عكس أفلاطون الذي كان ينزع إلى الخيال أكثر من الواقع؛

◀ أرسطو يرى أن أفضل الدول هي التي يشترك أفرادها فعليا في إدارة شؤون البلاد على عكس أفلاطون الذي كان يؤمن بحكم الأقلية؛

◀ أرسطو يرى أن للنقود ثلاثة وظائف هي: وسيط في المبادلة، وأداة لقياس القيمة، ومخزن للقيم. أما أفلاطون فقد اكتفى بالوظيفتين الأولى والثانية.

الفكر الاقتصادي عند الرومان:

لم يخلف الرومان إلا القليل من الآراء الاقتصادية و التي تستند بوجه عام إلى التراث الإغريقي، و بصيغة أخرى يشبه الرومان الإغريق من حيث الفكر إلى حد ما من حيث أن الفكر الاقتصادي عندهم يعكس قيمة مستمدة من التقاليد السائدة في مجتمع زراعي "حربي" يمثل رد فعل ضد الفساد الذي كان يعزى في ذلك الحين إلى التجارة و الترف الناجم عن حب المال لذاته، و التفاوت الذي لا مبرر له في اقتناء الثروات. إلا أن هذا، لا يمنع أن نستقضي بعض الآراء الاقتصادية لدى خطباء وحكماء الرومان، ونذكر من بينهم:

● شيشرون : الذي كان يفضل المهن الحرة و الحرف، ووضع الزراعة في المقام الأول، وركز على عيوب الصناعة والتجارة وانتقد الفائدة.

● سنيكا : أكد ووضح على أن النقود هي أصل الشرور والأحقاد التي تخلق المظالم و الآثام.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن ما خلفه الرومان من فكر قانوني ما يزال حتى اليوم له اعتبار في الدراسات القانونية مما جعل له تأثيرا كبيرا على التكوين العقلي و المنهجي لرجال الكنيسة و رجال القانون ثم تسرب تأثيره إلى الدراسات الاقتصادية وهنا نذكر قانونين، وهما:

◀ قانون الشعوب.

◀ القانون المدني.

حظ موفق للجميع